



Distr.
GENERAL
A/10464
11 December 1975
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون
البند ١١٥ من جدول الأعمال

UN/SA COLLECTION
تنفيذ للاحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية
المعقودة في ١٩٦١ ، والتدابير الرامية الى زيادة عدد
الاطراف في الاتفاقية

تقرير اللجنة السادسة

المقرر : السيد ايك براكلو (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

- ١ - قامت الجمعية العامة في جلستها العامة ٣٥٣ ٢ المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بادراج البند المعنون " تنفيذ الدول للاحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المعقودة في ١٩٦١ ، والتدابير الرامية الى زيادة عدد الاطراف في الاتفاقية " في جدول اعمال دورته الثلاثين ، واحالته الى اللجنة السادسة للنظر فيه وتقديم تقرير عنه .
- ٢ - وقامت اللجنة السادسة بالنظر في البند في جلساتها ١٥٧٨ و ١٥٧٩ و ١٥٨٠ و ١٥٨١ المعقودة في ٢ و ٣ و ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ .
- ٣ - وفي الجلسة ١٥٧٨ المعقودة في ٢ كانون الاول/ديسمبر قدم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مشروع قرار (A/C.6/L.1031) اشترك في تقديمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والارجنتين ، وبلغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وقبرص ، ومالي ، وهنغاريا . وفيما يلي نص مشروع القرار :

" ان الجمعية العامة ،

" ان تعترف بأهمية قيام علاقات دبلوماسية طبيعية لانماء العلاقات الودية والتعاون بين الدول ،

" وان تنوه بالحاجة الى ان تلزم كل الدول المبادئ والقواعد المقررة في القانون الدولي والبلوماسي الدولي والمعترف بها اعترافا عالميا ، من اجل الحفاظ على السلم والامن الدوليين ،

- "وان يساورها القلق ازا" حالات انتهاك قواعد القانون الدبلوماسي ، ولا سيما أحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، المعقودة في ١٩٦١ ،
- "وان تلاحظ كذلك ان الدول لم تصبح كلها بعد اطرافا باتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، المعقودة في ١٩٦١ ،
- "وان تعترف بأنه من المرغوب فيه تطوير احكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المعقودة في ١٩٦١ ، فيما يتعلق بالمركز الذي يتمتع به حامل الحقيبة الدبلوماسية ،
- "١ - تؤكد من جديد ضرورة قيام الدول بالتنفيذ الدقيق لأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، المعقودة في ١٩٦١ ، وذلك في سبيل الحفاظ على علاقات طبيعية بينها وتعزيز السلم والا من الدوليين وانما التعاون الدولي ؛
- "٢ - وتأسف بشدة لحالات انتهاك قواعد القانون الدبلوماسي الدولي المعترف به عالميا ، ولا سيما احكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، المعقودة في ١٩٦١ ؛
- "٣ - وتناشد كل الدول التي لم تصبح بعد اطرافا باتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، المعقودة في ١٩٦١ ، ان تصبح اطرافا فيها ؛
- "٤ - وترجو من الامين العام للأمم المتحدة ان يعد تقريراً عن الطرق والوسائل الكفيلة بتنفيذ الدول لأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، المعقودة في ١٩٦١ ، وان يقدم ذلك التقرير الى الجمعية العامة في دورتها القادمة ؛
- "٥ - وتدعو لجنة القانون الدولي الى الشروع في دراسة مسألة وضع قواعد محددة تتعلق بالمركز الذي يتمتع به حامل الحقيبة الدبلوماسية ، في ضوء اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، المعقودة في ١٩٦١ ؛
- "٦ - وتقرر ان تدرج في جدول الاعمال المؤقت للدورة الحادية والثلاثين بنوداً بعنوان "تنفيذ الدول لأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المعقودة في ١٩٦١ : تقرير الامين العام " .
- ٤ - وفي الجلسة ١٥٧٩ المعقودة في ٣ كانون الاول / ديسمبر أشار العديد من الممثلين اعتراضات بشأن بعض جوانب مشروع القرار ، وتقرر ان يتم البدء في اجراء مفاوضات غير رسمية لادخال تعديلات على النص .
- ٥ - وفي الجلسة ١٥٨١ المعقودة في ٤ كانون الاول / ديسمبر ، عرض ممثل الاتحاد السوفياتي النص المنقح لمشروع القرار (A/C.6/L.1031/Rev.1) باسم الدول المشتركة اصلا في تقديمه - - - - - بالإضافة الى جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، ومنغوليا .

٦ - وفي نفس الجلسة اعتمد مشروع القرار بالاجماع (انظر الفقرة ٧ أدناه) .

توصية اللجنة السادسة

٧ - توصي اللجنة السادسة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

ان الجمعية العامة ،

ان تعترف بأهمية العلاقات الدبلوماسية الطبيعية للحفالة على السلم والامن الدوليين ولانما
العلاقات الودية والتعاون بين الدول ،

وان تؤكد ضرورة التزام كل الدول بمبادئ وقواعد القانون الدبلوماسي الدولي لضمان
العلاقات الدبلوماسية الطبيعية ،

وان يساورها القلق ازاء حالات انتهاك قواعد القانون الدبلوماسي ، ولا سيما احكام اتفاقية
فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، المعقودة في ١٩٦١ (١) ،

وان تلاحظ كذلك ان الدول لم تصبح كلها بعد اطرافا في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية
المعقودة في ١٩٦١ ،

وان تدرك ضرورة التحقق مما اذا كان من المستصوب دراسة مسألة مركز حامل الحقيبة
الدبلوماسية في ضوء اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المعقودة في ١٩٦١ ،

١ - تؤكد من جديد ضرورة تنفيذ الدول تنفيذاً دقيقاً لأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات
الدبلوماسية ، المعقودة في ١٩٦١ ، وذلك حرصاً على الحفالة على العلاقات الطبيعية بينهما
وتعزيز السلم والامن الدوليين وانما التعاون الدولي ؛

٢ - وتأسف بشدة لحالات انتهاك قواعد القانون الدبلوماسي الدولي ، ولا سيما احكام
اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، المعقودة في ١٩٦١ ؛

٣ - وتحث كل الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية
المعقودة في ١٩٦١ ، على ان تصبح أطرافا فيها ؛

٤ - وتدعو الدول الاعضاء الى موافاة الامين العام بتعليقاتها وملاحظاتهما بشأن
الطرق والوسائل الكفيلة بتنفيذ احكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المعقودة في ١٩٦١ ،
وبشأن استصواب وضع احكام تتعلق بمركز حامل الحقيبة الدبلوماسية ؛

(١) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٥٠٠ ، رقم ٧٣١٠ ، ص ٩٥ .

-٤-

٥ - وترجو الامين العام ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين تقريراً عن تعليقات الدول الاعضاء وملاحظاتهما ؛

٦ - وتقرر ان تدرج في جدول الاعمال المؤقت للدورة الحادية والثلاثين بنداً بعنوان " تنفيذ الدول لأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المعقودة في ١٩٦١ : تقرير الامين العام".
